«عبدالله» الذي بقي البحصة

قام (ش م ص) بالاعتداء على رجل امن اثناء تأدية الاخير لواجباته، تم القبض على المعتدي ولكن تم الافراج عنه بعد فترة قصيرة!!!

قام (ش م) بتكوين شركة استثمارية عالمية مع اخرين وبرأسمال ٦٠٠ الف دينار. اختفى رأسمال الشركة واستغل مديرها العام (ش م) اوراق الشركة ومستنداتها وقام بعمل حوالات مصرفية مزورة استطاع عن طريقها التحايل على نوادي قمار بمبالغ خيالية. وبالرغم من تداول اسم المتهم وشريكه وبالرغم مما تسببا فيه، بعملهما ذلك، من اساءة وتشويه لسمعة بلادهما، الا ان السلطات المحلية لم تتحرك لتحري الموضوع، وبدلا من ذلك تمت اعادة تعيين احد المتهمين عضوا في شركة حكومية استثمارية عملاقة.

حصل (ش ص)، وبالمشاركة مع متنفذين اخرين على ترخيص بانشاء (شركة فحصية فنية) مضمونة الربحية، وقد تم له ذلك بعد فترة قصيرة جدا من قيام الجهة الحكومية المعنية بالغاء المناقصة التي سبق وان اعلنت عنها في الجريدة الرسمية نفسها. وقد استفاد (ش ص) وصحبه الميامين من الدراسات المكلفة التي قامت الشركات التي شاركت في تلك المناقصة بتقديمها.

تبين ان (ش م ص) هو المحرك الاول في شركة (خ) التي قامت بتزويد الجيش بما يزيد عن ١٥ مليون دينار من المواد الغذائية على مدى السنوات ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥ وبدون مناقصة او ممارسة او ما يحزنون وباسعار (مناسبة جدا).

قام (ش م) بالمشاركة، واخرين متنفذين جدا، في صفقة تزويد البوارج الفرنسية ببعض «المعدات والادوات» اللازمة لتصبح لتلك البوارج اسنان عسكرية. وتبين ان عمولته كانت ستتجاوز ٨.٥ ملايين دينار من الصفقة التي قام احد المصابين بافشالها.

قام (ش م ص) بالتدخل لنقل الضابط الذي سبق وان اعتدى عليه لجهة عمل بعيدة عقابا له على عدم تنازله عن القضية.

قامت المحكمة بتغريم (ش ص) بمبلغ ١٥٠ الف فلس، بسبب قيامه بالاعتداء على (زميل عمل سابق له وبالرتبة نفسها).

حكمت المحكمة بتغريم (ش م) مبلغ مائة دينار على قضية فساد مالي. تقدم مجموعة من الافراد بشكوى لمخفر المدينة الفضائية ادعوا فيه قيام المدعو (ش م ص) بتهديدهم بسلاح حربي (رشاش) والاستيلاء على نقودهم وممتلكاتهم المنقولة (وغير المنقولة). قامت جهة تهتم بالضمان الاجتماعي لقطاع كبير من المواطنين بالانسحاب من شركة خاصة ساهمت في رأسمالها بناء على «طلب» من شخصية اكبر ومخالفة بذلك قانون تأسيسها. وقد حصلت الجهة التأمينية العامة على شيك بمبلغ ٣٧٠ الف دينار كثمن لبيع حصتها على مدير الشركة!! اعيد الشيك من البنك لعدم توفر رصيد كاف لتغطية قيمته!! تبين ان (ش ص) هو الذي استغل نفوذه التام والعام بتوريط تلك المؤسسة في ذلك الاستثمار الخاسر وهو الذي قام بتوقيع الشيك لتلك الجهة ثمنا لحصتها في شركته.

واخيرا قام عدد من الافراد غير المحليين ومدعومين بافراد محليين بمحاولة «لتعوير» نائب في البرلمان، بسبب اعتقاد (ش م ص) بان نتائج «بحبشات» النائب المشاكس في ملفات احدى وزارات السيادة ستؤدي الى عدم حصوله على عمولته الكبيرة المتوقعة في صفقة تزويد البوارج ببعض «المعدات»!!! وكانت تلك الصفقة الكبيرة هي الامل الاخير لـ (ش م ص) للتخلص من كافة مشاكله وقضاياه المالية. وقد تبين من اعترافات المتهمين ان (ش م ص) هو الشخص الذي كان يقف وراء محاولة «التعوير» تلك.

بعد سنوات ست طوال وعجاف نكتشف ان المدعو (ش م ص) هو نفسه (ش م) او (ش ص) واكتشفنا ان القاسم المشترك الاعظم في كل تلك القضايا والجرائم (الوهمية) هو فرد واحد واصل وحاصل، قام وبسبب ما توفر لديه من مال «سائب» وقدرة عجيبة على الصرف «برش» كل من وصلت يديه اليه برشاش كرمه فاشترى ضمائر الكثيرين وتوقيعاتهم، وهي الاهم.

عجيب ان يحدث هذا في دولة تدعي بان لديها برلمانا منتخبا من الشعب وبانها تملك نظاما ديموقراطيا (سندعي بعد سنوات قليلة بعراقته) وفيها خمس صحف سياسية يومية وعدد كبير من مجلات الفضائح واخرى متخصصة في الجريمة، وبالرغم من كل ذلك استطاع شمص (او شم او شص) القيام بكل عمليات الفساد والحرمنة والتخريب دون ان يرد ذكره بشكل صريح ولو لمرة واحدة، او ان يقوم احد بدق «ناقوس» الخطر والاعلان بان مقترفها شخص واحد. وهذا ان دل على شيء فانما يدل على مدى ما نمتاز به من قوة في علاقاتنا العائلية وايمان تام بمجتمع الاسرة الواحدة وترابط وتلاحم وتوادد بين افراد المجتمع يسند احدهم الاخر كحجر البحر المرصوص.

وسامح الله اصحاب تلك المطبوعة الطليعية الاسبوغية التي شذت عن القاعدة و«بقت البحصة»!!

احمد الصراف